الأمم المتحدة
S/2015/344
مجلس الأمن
Distr.: General
4 June 2015
Arabic
Original: French

رسالة مؤرخة ١٥ أيار/مايو ٢٠١٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لجمهورية أفريقيا الوسطى لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أرفق إليكم طيه الوثيقتين المعتمدتين في منتدى بانغي، المعقود في الفترة من ٤ إلى ١١ أيار/مايو ٢٠١٥ في إطار العملية الانتقالية الجارية في جمهورية أفريقيا الوسطى.

والوثيقتان هما الميثاق الجمهوري من أجل السلام والمصالحة الوطنية والتعمير في جمهورية أفريقيا الوسطى والاتفاق المبرم بين الحكومة الانتقالية والجماعات المسلحة بشأن مبادئ نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن والإدماج في القوات النظامية الحكومية لجمهورية أفريقيا الوسطى (انظر المرفق الأول).

وتجدون طيه أيضاً الكلمة الافتتاحية والكلمة الختامية اللتين أدلت بهما في المنتدى رئيسةُ الدولة للمرحلة الانتقالية، السيدة كاترين سامبا - بانزا.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقيها (انظر المرفقين الثاني والثالث) كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) لاري مارسيل كويما
القائم بالأعمال بالنيابة

180615 160615 15-09002 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المرفق الأول للرسالة المؤرخة ١٥ أيار/مايو ٢٠١٥ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لجمهورية أفريقيا الوسطى لدى الأمم المتحدة

الميثاق الجمهوري من أجل السلام والمصالحة الوطنية والتعمير في جمهورية أفريقيا الوسطى

نحن، المشاركون في منتدى بانغي الوطني،

وإذ نضع في اعتبارنا التوصيات الرئيسية الصادرة عن اللجان المواضيعية للمنتدى ونستند إليها في صياغة هذا الميثاق،

وقد اجتمعنا في بانغي، في الفترة من ٤ إلى ١١ أيار/مايو ٢٠١٥، بوصفنا ممثلين عن شعب جمهورية أفريقيا الوسطى بأسره، وبكامل تنوعه السياسي والاجتماعي والثقافي والإثني والديني،

وإذ نؤكد من جديد التزامنا بدعم الوثائق الأساسية التي تنظم العملية الانتقالية في جمهورية أفريقيا الوسطى، بما في ذلك الميثاق الدستوري الانتقالي المؤرخ ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٣؛ واتفاق وقف أعمال القتال بين الجماعات المسلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى الموقع في برازافيل في ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٤؛ وخريطة الطريق المتعلقة بالمؤسسات والهيئات الانتقالية؛ واتفاق الالتزام الموقع مع الجماعات السياسية – العسكرية في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٥؛ والاتفاق المتعلق بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن الموقع بين حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى والجماعات المسلحة في ١٠ أيار/مايو ٢٠١٥، المرفق بهذا الميثاق،

وإذ نضع في اعتبارنا جميع المبادرات الرسمية وغير الرسمية للحوار والمصالحة، المتخذة في التحضير لمنتدى بانغي، بما في ذلك المشاورات الشعبية المحلية الرامية إلى تعزيز الوحدة الوطنية،

وإذ نعي واجبنا بالعمل على أكمل وجه دفاعاً عن آراء وتوقعات وتطلعات مواطنينا من خلال المشاركة في أعمال منتدى بانغي الوطني،

وإذ نؤكد من جديد التزامنا بوحدة وطننا الحبيب جمهورية أفريقيا الوسطى، وسيادته، وعدم قابليته للتجزئة،

وإذ نشجب دوامة العنف التي كانت وراء تقويض الوئام الاجتماعي والوحدة الوطنية في جمهورية أفريقيا الوسطى،

وإذ نؤكد من جديد التزامنا العميق بعملية الحوار والمصالحة باعتبارها أفضل وسيلة لإعادة إرساء السلام العادل والدائم الذي يُعتبر الأساس الذي تقوم عليه التنمية الشاملة في جمهورية أفريقيا الوسطى،

وإذ ندرك الجهود الكبيرة التي بذلتها حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، إلى جانب شركائها، من أجل الخروج من الأزمة وإعادة إرساء النظام الدستوري والاستقرار السياسي عن طريق إجراء انتخابات حرة وشفافة،

وقد عقدنا العزم على تقديم إسهام إيجابي لتنفيذ القرارات والتوصيات الصادرة عن منتدى بانغي الوطني من خلال تدابير وآليات موضوعة لاستعادة السلام وتعزيز المصالحة والحكم الرشيد،

واقتناعا منا بأن منتدى بانغي الوطني يمثل فرصة تاريخية لإعادة بناء جمهورية أفريقيا الوسطى على أساس ميثاق وطني يكرس مبادئ الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والحكم الرشيد،

نتعهَّد، من خلال الميثاق الوطني من أجل السلام والمصالحة والحكم الرشيد (الميثاق الجمهوري)، بالعمل الدؤوب تحقيقاً للأهداف التالية:

الحكم (الحكم الديمقراطي وإدارة الاقتصاد) والإصلاحات المؤسسية

نؤكد من جديد توافق الآراء بيننا، بوصفنا أصحاب المصلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، بشأن المسائل التالية:

- ضرورة تهيئة الظروف المواتية للقيام، في جميع أنحاء البلد وعلى وجه السرعة، بتنظيم الاستفتاء الدستوري والانتخابات العامة الحرة والشفافة، مما سيكرِّس إعادة إرساء النظام الدستوري وفقاً لأحكام الميثاق الدستوري الانتقالي والأطر الزمنية والإجراءات المتفق عليها، والتعهد كذلك بتيسير مشاركة اللاجئين في هذه الانتخابات؛
- التزام جميع أصحاب المصلحة بالتقيد الدقيق بالميثاق الدستوري الانتقالي؛
- قيام الأحزاب والمجموعات السياسية والمرشحين ومنظمات الصحافة باعتماد وتوقيع مدونة لقواعد السلوك من أجل تنظيم عملية تستوفي القواعد المعمول بها في

الانتخابات الديمقراطية ضمن بيئة سلمية؛ والالتزام بتسوية المنازعات عن طريق الوسائل القانونية؛

- ضرورة تعزيز مشاركة المواطنين والتمثيل السياسي للمناطق من خلال القيام، على وجه السرعة، بتنظيم الانتخابات المحلية بحلول نهاية العملية الانتقالية؛
- إدخال مادة دستورية تحظر إمكانية العفو عن الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وجرائم الإبادة الجماعية المرتكبة في جمهورية أفريقيا الوسطى؛
- تعزيز أسس الديمقراطية الشاملة للجميع، القائمة على المشاركة ومبدأ المساواة بين الرجل والمرأة؛ وتوطيد أسس الوئام الاجتماعي والعدالة والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى؛ وإدخال مادة دستورية تتيح للسلطة التنفيذية إجراء مشاورات شعبية بشأن القضايا الاجتماعية الرئيسية؛
- ضرورة القيام، في إطار وضع الصيغة النهائية للدستور الجديد واعتماده، بمراعاة مفاهيم العلمانية والمواطنة وحقوق الأقليات والشعوب الأصلية؛ والفصل بين السلطات والرقابة الديمقراطية على الحكومة؛ والطابع الوطني والمهني والمتعدد الإثنيات لقوات الدفاع وقوات الأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى، فضلاً عن مبدأ الرقابة المدنية الديمقراطية على هذه القوات؛
- إدخال مادة دستورية تحظر الاستيلاء على السلطة والاحتفاظ بها بالقوة، وتعتبر، بالإضافة إلى ذلك، أن النشاط السياسي يتنافى مع الصفة العسكرية، أياً كان نوعه؛
- إدخال مادة دستورية لتعزيز السيادة الوطنية وتنظيم العلاقات الخارجية لجمهورية أفريقيا الوسطى في ظل احترام كرامة ومصالح مواطنيها، وحماية السلامة الإقليمية للدولة، وتضمين هذه المادة آلية للرقابة البرلمانية؛
- ضرورة وضع آليات شفافة لإدارة موارد الدولة، وسنّ تشريعات لمكافحة الفساد، وتشغيل الوكالة الوطنية للتحقيقات المالية وسائر الهياكل التي تهدف إلى ترسيخ الحكم الرشيد في البلد؛
- القيام، بموجب الدستور الجديد، بإنشاء سلطة عليا للحكم الرشيد باعتبارها مؤسسة مستقلة تُعنى بالمسائل التالية: الرقابة وتقرير السياسات؛ وحماية التراث الوطني؛ وتوخي الشفافية في استخدام وإدارة الموارد الطبيعية والمعدنية؛ والتوزيع العادل للأرباح الناتجة عن الصناعات الاستخراجية لكفالة أنها تسهم إسهاماً فعالاً في التنمية الوطنية وفي تحسين حياة جميع المواطنين؛

- تعزيز المعايير الأخلاقية في الحياة السياسية، ولا سيما من خلال الإصلاح الفوري للإطار القانوني الذي ينظم الأحزاب السياسية؛ والبت بموضوعية، على الأمد المتوسط، في طرائق تمويل الأحزاب السياسية؛ واعتماد القانون المتعلق بمركز المعارضة؛ وتعزيز تكافؤ فرص الاستفادة من وسائط الاعلام الحكومية؛ وتعزيز مشاركة النساء والشباب في المناصب السياسية التي تُشغل عن طريق الانتخاب، بسبل منها إنشاء نظام الحصص؛
- إصلاح الإطار القانوني الذي ينظم الصحافة وتنشيط دور الهيئات التنظيمية المشرفة على قطاع الاتصالات والوسائل السمعية والبصرية؛ ونشر القيم الأخلاقية واحترامها؛ والتنفيذ الفوري للتدابير المتعلقة بكفالة التغطية الإعلامية على نطاق البلد بأكمله؛ وتحرير قطاع الاتصال السمعي – البصري؛
- التنفيذ الفعلي للقانون المتعلق بمركز رؤساء الدولة السابقين.

إعادة إرساء سلطة الدولة، وإعادة نشر الإدارة وتحقيق اللامركزية

نؤكد من جديد توافق الآراء بين جميع أصحاب المصلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى بشأن ما يلي:

- إعادة النشر التدريجية للإدارة وتعزيزها، في ظل دعم قِيَم العلمانية والإنصاف والحياد على الصعيد المحلي بغية كفالة وجود فعلي للدولة في جميع أنحاء البلد، وبخاصة قبل إجراء الانتخابات العامة وأثناءها وبعدها؛
- تنفيذ تدابير تكفل إعادة بسط هياكل الدولة على أساس مبادئ التمثيل والتوازن الإقليمي والشمول، وضمان توفير الخدمات العامة الأساسية لشعب جمهورية أفريقيا الوسطى بأسره؛
- وضع القواعد التي تنظم سير عمل الإدارة، ولا سيما فيما يتعلق بكفالة أن تكون التعيينات والترقيات وفرص التقدم الوظيفي في قطاع الخدمة المدنية انعكاساً للتمثيل العادل على الصعيدين الجغرافي والمجتمعي، والأداء، والتوازن الإقليمي، والتوازن بين الجنسين؛
- تنفيذ سياسة استباقية بهدف تحقيق اللامركزية والهيكلة الإقليمية، وتعزيز سلطات الإدارات المحلية اللامركزية (المناطق والمقاطعات والمجتمعات المحلية) في إطار الدستور الجديد؛

- تقوية دور السلطات المحلية والتقليدية والعُرفية في مراعاة ضرورة تحقيق الوئام الاجتماعي والشمول، وتعزيز الحوار المجتمعي، بسبل منها إنشاء مجلس إقليمي له اختصاص استشاري في مسائل الإدارة المحلية.

العدالة والمصالحة

نؤكد من جديد توافق الآراء بين جميع أصحاب المصلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى بشأن ما يلي:

- ضرورة تعزيز واحترام الأحكام الدستورية المتعلقة بحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى، دون تمييز على أساس السن أو النوع الجنساني أو الإثني أو الدين، وكفالة الحق في حرية التنقل في جميع أنحاء الأراضي الوطنية؛
- ضرورة إضفاء الطابع الرسمي على الأعياد الإسلامية باعتبارها أيام عطلة لا يزاوَل العمل فيها، توخياً للإنصاف وحرصاً على المصالحة الوطنية؛
- تهيئة بيئة اجتماعية واقتصادية وأمنية مواتية لعودة المشردين داخلياً واللاجئين؛
- تعزيز دور المحاكم والهيئات القضائية في حماية حقوق الإنسان وإنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان؛
- الإنشاء الفعلي، بدعمٍ من المجتمع الدولي، للمحكمة الجنائية الخاصة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وتحقيقاً لهذه الغاية، مراعاة ضرورة تعزيز القدرات التقنية والتشغيلية للمحاكم المحلية؛ ووضع آليات لحماية القضاة والشهود والضحايا؛ وكفالة تنفيذ اتفاقات المساعدة القانونية المتبادلة الموقعة في إطار الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى؛
- ضرورة محاكمة المسؤولين عن الجرائم المرتكبة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وتحقيقاً لهذه الغاية، التعاون مع أنشطة التحقيق ومع الملاحقات والإجراءات القضائية التي ستضطلع بها المحكمة الجنائية الخاصة وسائر المحاكم والهيئات القضائية الوطنية، والمحكمة الجنائية الدولية؛

- إنشاء لجنة العدالة وتقصي الحقائق والتعويض والمصالحة، وإقامة فروع لها على الصعيد المحلي، من أجل تحديد الجرائم والانتهاكات المرتكبة في جمهورية أفريقيا الوسطى والتحقيق فيها، ثم تصنيفها ضمن فئتين:
  - الجرائم والانتهاكات التي يجب تقديم مرتكبيها إلى المحاكمة؛
  - الجرائم والانتهاكات التي يجوز أن تخضع لإجراءات التعويض من خلال دفع تعويضات أو أداء خدمة للمجتمع، وذلك للحث على الإحساس بالندم وتعزيز المصالحة بين المجتمعات؛
- إنشاء آلية للعدالة الانتقالية وفقاً لاستراتيجية المصالحة الوطنية الشاملة؛ وإقامة يوم لإحياء ذكرى ضحايا الأزمات في جمهورية أفريقيا الوسطى؛ وتعزيز الثقافة المدنية وثقافة المواطنة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

السلام والأمن

نؤكد من جديد توافق الآراء بيننا، بوصفنا أصحاب المصلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، بشأن ما يلي:

- ضرورة التزام الجماعات المسلحة التزاماً كاملاً بتعزيز أسس الديمقراطية في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبالإعراب عن أي مظالم من خلال الوسائل السلمية والديمقراطية؛
- القيام، دون إبطاء، بتنفيذ الاتفاق المتعلق بمبادئ نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن بالصيغة المعتمدة في منتدى بانغي الوطني، ووضع برنامج جديد لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن، ينص على إعادة تدريب المقاتلين السابقين وإعادة إلحاقهم بالمجتمع، بسبل منها دعم مبادرات العمل القائمة على كثافة اليد العاملة، والاضطلاع بأنشطة الدعوة والاتصال؛
- البدء فوراً وتلقائياً بعملية نزع السلاح الطوعي والفوري لكافة الجماعات السياسية – العسكرية؛
- التنفيذ الفوري للمادة ٤ من اتفاق برازافيل لوقف أعمال القتال المبرم في ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٤ مع الجماعات السياسية – العسكرية غير التقليدية في جمهورية أفريقيا الوسطى، والمتعلق بتجميع العناصر المسلحة الموقِّعة على الاتفاق من أجل تهيئة الظروف المفضية إلى بيئة سلمية لإجراء الانتخابات؛

- قيام الجماعات المسلحة بتحديد جميع المقاتلين الأجانب في صفوفها وإعادة هؤلاء الأفراد إلى أوطانهم الأصلية، بدعمٍ من الشركاء الدوليين؛ وضرورة مراعاة الاحتياجات المحددة للنساء والشباب والأطفال في جميع مراحل عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن؛
- ضرورة إصلاح قطاع الدفاع والأمن وتنفيذ استراتيجية لإعادة الهيكلة في جمهورية أفريقيا الوسطى، بما يشمل جميع عناصر قوات الدفاع والأمن (القوات المسلحة، والدرك، والشرطة، ونظام العدالة)، وفقاً للمبادئ والطرائق المتفق عليها في منتدى بانغي الوطني.

التنمية الاقتصادية والاجتماعية

نؤكد من جديد توافق الآراء بيننا، بوصفنا أصحاب المصلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، بشأن ما يلي:

- ضرورة قيام الحكومة بدمج جميع التوصيات الصادرة عن المنتدى ضمن البرامج الوطنية لإعادة التأهيل والتعمير؛
- الضرورة الملحة لتقديم المساعدات الإنسانية إلى السكان المتأثرين بالأزمات الأخيرة، بسبل منها إنشاء صندوق للتضامن الاجتماعي؛
- قيام الحكومة بتنفيذ استراتيجية متكاملة للتعمير والتنمية الاقتصادية، وتوجيهها إلى أكثر المناطق حرماناً في البلد، بما في ذلك إنشاء هياكل أساسية للطرق والطاقة والاتصالات السلكية واللاسلكية، ووضع خريطة طريق لتحديث قطاعات النمو الرئيسية، وتوفير الخدمات الأساسية في جميع أنحاء البلد؛
- تنفيذ سياسة حقيقية لتوفير فرص العمل للجميع (بما في ذلك، على وجه الخصوص، الشباب والنساء والفئات الضعيفة) تتمحور حول أهداف الاستثمار الأمثل، وتقديم دعم خاص إلى مواطني البلد من أجل تيسير بروز طبقة من رجال وسيدات الأعمال في جمهورية أفريقيا الوسطى، وتوفير حوافز أكبر للاستثمار الأجنبي عن طريق آليات تشجيع القطاع الخاص؛
- استئناف الخدمات الاجتماعية الأساسية في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك المدارس والمراكز الصحية والمستشفيات (بما يشمل علاج فيروس نقص المناعة

البشرية/الإيدز)، وتوفير مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي، وإتاحة الإسكان الاجتماعي لجميع ضحايا الأزمات الأخيرة في جمهورية افريقيا الوسطى؛

- إقامة حوار حقيقي بين جميع أصحاب المصلحة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي لكفالة العمل بشكل جماعي على وضع حلول مستدامة ومتفق عليها، كي يتسنى لمواطني جمهورية أفريقيا الوسطى تحسين الإدارة الجماعية للقضايا الاقتصادية والاجتماعية في بلدهم، بما في ذلك ما يتعلق باستراتيجية التعمير المتكاملة؛

- ضرورة كفالة الحماية القانونية والقضائية الفعلية للضحايا، وبخاصة لأكثر الفئات ضعفاً؛

- ضرورة كفالة استخدام الموارد الطبيعية بشفافية وبطريقة رشيدة، وبخاصة النفط والماس والذهب واليورانيوم والموارد الأخرى، من أجل الإسهام في تنمية البلد، وضرورة استعراض جميع أطر التعاون تحقيقاً لهذه الغاية.

ونطلب إلى السلطات الانتقالية أن تُنشئ دون إبطاء إطاراً توافقياً لرصد تنفيذ نتائج وتوصيات المنتدى، وتنفيذ هذا الميثاق، وأن تكون أحكامه ملزِمة لجميع مكونات الدولة. وفي هذا الصدد، نطلب إلى المجلس الانتقالي الوطني النظر في نتائج المنتدى خلال مداولاته وترجمتها إلى إجراءات تُتخذ في المجالين القانوني والتنظيمي.

ونطلب رسمياً إلى الحكومة الانتقالية والمجلس الانتقالي الوطني، وإلى الحكومة والبرلمان اللذين سينبثقان عن الانتخابات المقبلة، وكذلك إلى جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين في البلد، الامتثال امتثالاً تاماً لهذا الميثاق، ونحثهم على كفالة بذل كل العناية وتوخي اليقظة في تنفيذه ومتابعته.

مرفق

الاتفاق المبرم بين الحكومة الانتقالية والجماعات المسلحة بشأن مبادئ نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن والإدماج في القوات النظامية الحكومية لجمهورية أفريقيا الوسطى

أيار/مايو ٢٠١٥

ديباجة

مع الوضع في الاعتبار الميثاق الدستوري الانتقالي المؤرخ ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٣،

ومع الوضع في الاعتبار الالتزام الثابت لصاحبة الفخامة السيدة كاترين سامبا - بانزا، رئيسة الدولة للمرحلة الانتقالية، بتعزيز الحوار والمصالحة بين جميع أبناء وبنات جمهورية أفريقيا الوسطى والحفاظ على سلامة الأراضي الوطنية، على نحو ما أكدته مجدداً في خطابها الموجَّه إلى الأمة في ٤ تموز/يوليه ٢٠١٤،

وعلى ضوء اتفاق وقف أعمال القتال الذي وقعَتْه، في ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٤ في برازافيل، الجماعات المسلحة غير التقليدية في جمهورية أفريقيا الوسطى،

وعلى ضوء بيان السياسة العامة الذي وقعه المشاركون في منتدى برازافيل،

ومع الوضع في الاعتبار اتفاق الالتزام الموقع في بانغي، في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٥، بين الحكومة والجماعات السياسية - العسكرية،

ومع الوضع في الاعتبار تعهُّد ٥ أيار/مايو ٢٠١٥، الموقع من الجماعات السياسية - العسكرية المشارِكة في منتدى بانغي بوضع حد لتجنيد واستخدام الأطفال وسائر الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل،

ومع الوضع في الاعتبار الالتزام بتحقيق السلام الذي أعلنته جميع الأطراف الفاعلة في الميدان السياسي وفي المجتمع المدني في جمهورية أفريقيا الوسطى،

ومع الوضع في الاعتبار التزام المجتمع الدولي والدعم على الصعيد العالمي إزاء اتفاقَيْ منتدى بانغي،

وعلى ضوء التوصيات المقدمة في إطار المجموعة المواضيعية ''السلام والأمن'' التابعة لمنتدى بانغي الوطني،

ومع عقد العزم تماماً على تعزيز سيادة القانون وبناء جيش وطني يشمل جميع شرائح مجتمع جمهورية أفريقيا الوسطى،

تتفق الحكومة الانتقالية لجمهورية أفريقيا الوسطى والجماعات المسلحة المذكورة أعلاه، بحضور الطبقة السياسية والمجتمع المدني والمجتمع الدولي، على ما يلي:

المادة ١

يوافق المقاتلون المنتمون إلى جميع الجماعات المسلحة على وضع حد نهائي للنزاعات المسلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى ويتعهدون بذلك رسمياً أمام شعب جمهورية أفريقيا الوسطى.

يتعهد المقاتلون المنتمون إلى تلك الجماعات المسلحة بإلقاء أسلحتهم رسمياً، والتخلي عن النزاع المسلح كوسيلة من وسائل المطالبة السياسية، والدخول في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن، والانخراط في النضال السياسي على النحو المحدد في هذا الاتفاق.

المادة ٢

يقضي هذا الاتفاق بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة المقاتلين المنتمين إلى جميع الجماعات المسلحة العاملة في أراضي جمهورية أفريقيا الوسطى إلى أوطانهم.

المادة ٣

تحدَّد معايير الأهلية للمشاركة في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن على النحو التالي:

١ - على المقاتلين أن يكونوا من أفراد الجماعات المسلحة الموقِّعة على هذا الاتفاق.

٢ - على المقاتلين تسليم جميع الأسلحة العسكرية والمتفجرات والألغام والأصناف العسكرية الأخرى التي هي في حوزتهم، سواء كانت صالحة للاستعمال أو متوقفة عن العمل.

٣ - يُعتبر الأطفال المرتبطون بالقوات والجماعات المسلحة مؤهلين للمشاركة في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن، سواء كانت في حوزتهم أسلحة أم لا.

المادة ٤

على جميع المقاتلين السابقين والعناصر المسلحة سابقاً الموقِّعين على هذا الاتفاق التجمع في غضون فترة زمنية معقولة، رهناً بتعبئة الموارد اللازمة، في المواقع التي يتم الاتفاق عليها لاحقاً مع الحكومة الانتقالية والمجتمع الدولي. وخلال تلك الفترة، يكون المقاتلون السابقون والعناصر المسلحة سابقاً تحت مسؤولية الحكومة، بدعم من شركائها.

قبل إجراء الانتخابات وريثما تتم تعبئة الموارد اللازمة لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن، يحضر المقاتلون إلى المواقع التي يتم تعيينها حيث يجري توعيتهم وتحديدهم وتجميعهم ونزع سلاحهم وتقديم العناية إليهم في إطار هذه العملية.

المادة ٥

مع الوضع في الاعتبار اتفاق الالتزام الموقع بين الحكومة والجماعات السياسية – العسكرية، يشمل برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن المهام التالية التي يتعين الاضطلاع بها في المواقع التي سيحضر إليها المرشحون للمشاركة في البرنامج:

١ – أولاً، يتم تحديد الأطفال المرتبطين بالجماعات السياسية – العسكرية بصرف النظر عن وجود سلاح صالح للاستعمال في حوزتهم أم لا، بهدف إعادة توجيههم على الفور إلى برامج حكومية محددة، بدعم من الشركاء.

٢ – تتمثل المهمة الثانية في التحقق مما إذا كان كل مرشح من المرشحين للمشاركة في البرنامج يستوفي معايير الأهلية.

٣ – يجري بعد ذلك تحديد المقاتلين المؤهلين وتسجيلهم في قاعدة للبيانات. ويحصلون على بطاقة تسريح. وفي هذه المرحلة، يتم فصل النساء عن الرجال. وتتاح للنساء الفرص نفسها المتاحة للرجال.

٤ – تتم توعية المقاتلين المؤهلين ويجري إبلاغهم بمحتوى الخطة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن. ويجوز لهم اختيار إعادة إدماجهم في المجتمع أو التطوع ليصبحوا أفراداً، رهناً بتوافر شروط معينة، في القوات النظامية الحكومية وفقاً للشروط المنصوص عليها في المادة ٤ من هذا الاتفاق.

٥ - أما المقاتلون الذين يختارون إعادة إدماجهم في المجتمع، فيتم نقلهم إلى مجتمعاتهم المضيفة مع توفير مجموعة من تدابير الدعم الأساسية لهم، ويشاركون مع غيرهم من أفراد المجتمع في برامج التنمية المجتمعية المدرَّة للدخل والمنتِجة لفرص التدريب والعمل، في إطار برنامج إعادة الإدماج في المجتمع.

المادة ٦

يقتصر البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن على المقاتلين المؤهلين للمشاركة فيه بشكل حصري. أما المقاتلون غير المؤهلين، وفي المقام الأول المقاتلون غير المسلحين، فيتم نقلهم إلى مجتمعاتهم الأصلية وضمّهم إلى البرامج المحددة التالية:

١ - البرنامج الوطني لإدرار الدخل، الموجَّه إلى المقاتلين والشباب المعرضين للخطر والذي يجري تنفيذه في جميع أنحاء البلد بدعم من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والشركاء الآخرين؛

٢ - برامج الحد من العنف المجتمعي التي تنفَّذ بدعم من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى والشركاء في التنمية؛

٣ - برامج التعمير والتنمية التي وضعتها الحكومة والمجتمع الدولي؛

٤ - وستعمل الحكومة وقادة الجماعات السياسية - العسكرية، إلى جانب بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى والشركاء الآخرين، على تنسيق البرامج الممولة من الجهات المانحة بغية تعزيز إعادة إدماج المقاتلين السابقين في المجتمع.

المادة ٧

وسيتم إدماج بعض المقاتلين السابقين المشاركين في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن في القوات النظامية الحكومية. وسيجري تحديد القدرة على تجنيد هذه القوات في إطار القانون الجديد المتعلق بالبرمجة العسكرية وإصلاح قطاع الأمن.

ويجرى الإدماج في القوات النظامية تدريجياً وعلى أساس كل حالة على حدة. وتخضع العملية لمعايير المؤهلات المهنية والعدالة، وتهدف إلى إعادة بناء المؤسسات الأمنية في البلد.

ولن يكون الإدماج ممكناً إلا بعد إجراء عملية تحقُّق شفافة، بدعم من المجتمع الدولي.

أما المقاتلون السابقون الذين يتطوعون للانضمام إلى القوات النظامية ولكنهم لا يجتازون الاختبارات الوطنية للتجنيد، فيتم توجيههم إلى برامج إعادة الإدماج في المجتمع.

المادة ٨

أما المقاتلون الذين يتم تحديدهم على أنهم من الأجانب والذين لم يرتكبوا جرائم حرب في جمهورية أفريقيا الوسطى، فتتم إعادتهم إلى بلدانهم الأصلية. وتُقيم الحكومة، بدعم من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى والشركاء الآخرين، اتصالات دولية بهدف إعادة المقاتلين الأجانب إلى أوطانهم.

المادة ٩

تحدِّد الحكومة الإطار المؤسسي والتنسيقي لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن، الذي سيشمل ممثلين عن الجماعات المسلحة والمجتمع المدني والمجتمع الدولي.

ويتم إنشاء آلية للرصد والتقييم على نفس المنوال.

المادة ١٠

يبدأ نفاذ هذا الاتفاق فور التوقيع عليه ويتم نشره على نطاق واسع، حسب الاقتضاء.

حُرر في بانغي في ١٠ أيار/مايو ٢٠١٥.

الموقِّعون:

نائب منسق الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى
(توقيع) السيد أبيل بالينغيلي

رئيس التجمع الوطني من أجل التجديد في جمهورية أفريقيا الوسطى
(توقيع) السيد هربرت غونتران دجونو أهابا

رئيس اتحاد القوات الجمهورية الأساسية
(توقيع) السيد لاندا إنزينغي

رئيس ائتلاف سيليكا الجديد
(توقيع) الجنرال محمد دافانه

المتحدث الرسمي باسم حركة محرري أفريقيا الوسطى لنصرة العدالة
(توقيع) السيد لاري نوردين مهالبا

ممثل الجبهة الديمقراطية من أجل تقدم جمهورية أفريقيا الوسطى
السيد مارسيل باغازا

المنسق العام لتنسيقية المقاتلين السابقين في ميليشيات أنتي – بالاكا
(توقيع) السيد باتريس إدوارد إنغايسونا

المستشار السياسي لحركة من أجل وحدة شعب جمهورية أفريقيا الوسطى
(توقيع) السيد سليمان داودا

رئيس جماعة الثورة والعدالة
(توقيع) السيد أرميل نينغاتولوم سايو

رئيس اتحاد القوات الجمهورية
(توقيع) السيد فيليب فاغرامالي إندوتو

الموقِّعون:

عن هيئة رئاسة منتدى بانغي الوطني: (توقيع) عبد الله باتيلي

عن الحكومة الانتقالية: (توقيع) ماري نويل كويارا

عن أصحاب المصلحة الوطنيين: (توقيع) جرفيه لاكوسو

عن المراقبين:

الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة: (توقيع) باباكار غاي

الممثل الخاص للاتحاد الأفريقي: [توقيع غير مفهوم]

الممثل الخاص لرئيس جمهورية الكونغو، الوسيط الدولي لجمهورية أفريقيا الوسطى: (توقيع) بازيل إيكويي

ممثل الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا: [توقيع غير مفهوم]

المرفق الثاني للرسالة المؤرخة ١٥ أيار/مايو ٢٠١٥ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لجمهورية أفريقيا الوسطى لدى الأمم المتحدة

كلمة رئيسة الدولة للمرحلة الانتقالية لجمهورية أفريقيا الوسطى، السيدة كاترين سامبا - بانزا، بمناسبة حفل افتتاح منتدى بانغي الوطني في قاعة اجتماع المجلس الانتقالي الوطني، ٤ أيار/مايو ٢٠١٥

قبل أن ألقي خطابي، أودُّ أن أطلب لحظة صمت إحياءً لذكرى جميع المواطنين الذين قضوا خلال الأحداث المأساوية والمؤلمة والجنود الشجعان التابعين للقوات الدولية الذين جاءوا لمساعدتنا وقضوا أثناء أداء واجباتهم.

شكراً.

فخامة السيد دنيس ساسو إنغيسو، رئيس جمهورية الكونغو، الوسيط الدولي في أزمة جمهورية أفريقيا الوسطى،

رئيس وزراء جمهورية تشاد، الممثل الشخصي لفخامة السيد إدريس ديبي إتنو، الرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا،

ممثلو رؤساء الدول والحكومات،

الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة،

الأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا،

ممثلة رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي،

الأمين التنفيذي للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى،

ممثل المنظمة الدولية للفرنكوفونية،

الممثل الخاص لمنظمة التعاون الإسلامي،

رئيس المجلس الانتقالي الوطني،

رئيس مجلس الوزراء، رئيس الحكومة الانتقالية،

رئيس المحكمة الدستورية الانتقالية،

رئيس المجلس الأعلى للاتصالات،

رئيس الهيئة الوطنية للانتخابات،

أعضاء الحكومة الانتقالية؛

رؤساء الوفود وممثلو المؤسسات الدولية؛

السفراء ورؤساء البعثات الدبلوماسية والمراكز القنصلية،

رئيس هيئة رئاسة منتدى بانغي،

الضيوف الموقرون،

السيدات والسادة،

شعب جمهورية أفريقيا الوسطى،

المواطنون الأعزاء المشاركون في منتدى بانغي الوطني،

بدايةً، باسم شعب جمهورية أفريقيا الوسطى وباسمي شخصياً، أودّ أن أرحب ترحيباً حاراً وأخوياً في جمهورية أفريقيا الوسطى بالضيوف الموقرين الذين شرَّفونا بحضورهم حفل افتتاح منتدى بانغي الوطني المدرج في جدول أعمال المرحلة الانتقالية. وأرحب أيضاً بحضور عدد كبير من الناس الذين تقاطروا من جميع مناطق جمهورية أفريقيا الوسطى لحضور هذه المناسبة التي تمثل منعطفاً بارزاً في تاريخ بلدهم.

ويشكل منتدى بانغي الوطني تتويجاً لعملية بأكملها في البحث عن السلام والاستقرار والمصالحة الوطنية في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ولذا فإنه يتيح مناسبة للتأكيد رسمياً، من جديد، على امتنان شعب جمهورية أفريقيا الوسطى وتقديره العميق للمجتمع الدولي بأسره على التزامه الثابت بدعم جهودنا، من خلال الأنشطة التي تضطلع بها القوة المتعددة الجنسيات لوسط أفريقيا، وبعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى، وقوة سانغاريس، وقوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وأود أن أعرب عن امتناننا بوجه خاص إلى رئيس جمهورية الكونغو، دنيس ساسو إنغيسو، على ما بذله من جهود وساطة على الصعيد الدولي؛ وإلى أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة إدريس ديبي إتنو، الرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا؛ وعلي

بونغو أونديمبا، الرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا؛ وخوسيه إدواردو دوس سانتوس، الرئيس الحالي للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى؛ والاتحاد الأفريقي؛ والأمم المتحدة؛ والاتحاد الأوروبي؛ ومنظمة التعاون الإسلامي على الدعم المقدم إلى عملية تسوية الأزمة في بلدنا.

وأود أيضاً أن أعرب عن امتناني لفرنسا والولايات المتحدة وفريق الاتصال الدولي المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى على الدعم المتواصل المقدم إلى الحكومة الانتقالية في جهودها الرامية إلى تعزيز السلام في البلد.

الضيوف الموقرون،

المواطنون الأعزاء،

في أعقاب محادثات برازافيل التي ضمَّت، تحت رعاية الوسيط الدولي، أصحاب المصلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى وأسفرت عن التوقيع على اتفاق وقف أعمال القتال، كان من المتوقع أن تستمر عملية تطبيع الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى من خلال الخطوات الأخرى المتفق عليها في برازافيل، وهي المشاورات العامة على مستوى القاعدة الشعبية، وقبل كل شيء، في منتدى بانغي الوطني.

وعلى الرغم من الشكوك التي أحاطت بتنظيم هذا المنتدى الذي كان شعب جمهورية أفريقيا الوسطى بأسره يتطلع إلى عقده، ها نحن هنا اليوم.

أودّ أن أشيد على وجه الخصوص بالجهود التي بذلها دنيس ساسو إنغيسو، رئيس جمهورية الكونغو، الوسيط الدولي في أزمة جمهورية أفريقيا الوسطى والرئيس المشارك لفريق الاتصال الدولي المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى، لإسهامه إسهاماً كاملاً، باسم الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، في عملية الحوار والمصالحة الوطنية في جمهورية أفريقيا الوسطى.

السيد الرئيس، أخي العزيز،

وجودكم هنا على الرغم من جدول أعمالكم الحافل هو خير مثال على اهتمامكم الشديد والتزامكم بالسلام والرفاه في جمهورية أفريقيا الوسطى والمنطقة دون الإقليمية. ويدرك شعب جمهورية أفريقيا الوسطى أن مبادراتكم العديدة لم تُتخذ إلا في سبيل انتشال البلد من حافة الهاوية.

أعلم أنه لم يكن بوسعكم أن تفعلوا غير ذلك، ليس فقط بالنظر إلى العلاقات التاريخية التي تربط بين شعبينا، إنما أيضا نتيجةً للأثر الواضح المترتب على أعمالكم في العودة التدريجية للأمن والسلام إلى بلدنا. ولا يزال شعب جمهورية أفريقيا الوسطى يذكر أنكم خلال أحلك فترات الأزمة، كما كانت عليه الحال في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، قمتم للمرة الألف بإرسال ممثلكم الخاص على وجه السرعة لإخماد الحريق الذي كان على وشك أن يُشعل، مرة أخرى، جمهورية أفريقيا الوسطى. ولذا فإن الشعب سيشعر بالامتنان إزاءكم على الدوام.

السيد الرئيس، كان حضوركم مرتقباً بفارغ الصبر ونحن نشعر بعميق الفخر والاعتزاز لوجودكم بيننا.

الضيوف الموقرون، المواطنون الأعزاء،

لقد توليتُ رئاسة المرحلة الانتقالية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ في سياق خاص وظروف غير عادية، ولذا لم يكن لديّ من حل آخر سوى أن أجمع شعب جمهورية أفريقيا الوسطى بأسره حول إعادة بناء بلده، من خلال اتباع استراتيجية نشطة لمكافحة العنف وتعزيز أسس الحوار والوئام الاجتماعي على جميع المستويات.

وفي هذا السياق، وضعتُ الرؤية التالية: تحقيق المصالحة على مستوى القاعدة، والدخول في حوار على مستوى القمة، وإقامة العدل في الوسط. ومن خلال هذه الرؤية، كان هدفي إحداث قطيعة مع تجارب الماضي حين كان صوت الشعب محتكراً على مستوى القمة، وإتاحة المجال أمام الشعب للتعبير عن نفسه بحرية، والمشاركة بنشاط في البحث عن حلول لآلامه.

وقد تسنى للشعب عن طريق المشاورات العامة التي أُجريت على المستوى الشعبي التكلم بحرية عن قدَرِه ومصيره لأول مرة في تاريخ هذا البلد. وما كان ينقصنا هو هذا المنتدى الرامي إلى ترسيخ إرادة وضع حد فعلي ودائم لأعمال العنف والقتل والتدمير، وتمهيد الطريق للعيش معاً بوئام، وتنظيم البلد وإعادة بنائه على أسس أكثر صلابة واستدامة.

وقد أظهر النجاح الباهر الذي حققته المشاورات العامة على المستوى الشعبي، والمناقشات التي تكللت بالنجاح بين الحكومة والجماعات السياسية – العسكرية، علاوةً على المنتديات التحضيرية المتعلقة بالأطفال والنساء ومنظمات المجتمع المدني، أنني كنتُ على حق بالنسبة إلى هذه النقطة.

ومن الآن فصاعداً، سيتعين على شعب جمهورية أفريقيا الوسطى أن يعمل من أجل تحقيق هدف واحد، وأن يتولى زمام مصيره بنفسه. ومن دواعي سروري بوجه خاص أن المنتدى قد نجح في جمع عدد كبير من ممثلي السكان الذين جاءوا من ١٦ مقاطعة، ومن مواقع اللاجئين في البلدان المجاورة الذين عانوا من هذه الأزمات مراراً وتكراراً. وانطلاقاً من تجربتهم، سيكون بإمكانهم إعطاء التوجيهات اللازمة للخروج من الأزمة تماماً.

شعب جمهورية أفريقيا الوسطى، المواطنون الأعزاء.

بلدنا، جمهورية أفريقيا الوسطى، هو من بين البلدان التي نظَّمت أكبر عدد من اللقاءات الوطنية، وقد أُطلق عليها أسماء مختلفة تبعاً للأزمنة والظروف، ومنها: ''حلقة المداولات الوطنية''، أو ''المناقشة الوطنية''، أو ''الحوار الوطني''، أو ''الحوار السياسي الجامع''.

ومع ذلك، فهذا هو بلا ريب البلد الذي شهد أكبر عدد من الأزمات المتكررة.

ولذا يتطلب هذا الوضع منا أن نشارك في إجراء فحص ذاتي متعمق.

وفي رأيي أن هذا المنتدى ينبغي ألا يكون مجرد منتدى آخر يُضاف إلى المنتديات التي تُعقد تباعاً، إنما مكاناً يضم جميع الانتماءات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والمذهبية، من أجل مناقشة كل القضايا التي تؤثر في جمهورية أفريقيا الوسطى واقتراح حلول مبتكرة للتحديات الكبرى التي تواجه المجتمع الحديث في القرن الحادي والعشرين.

وينبغي أيضاً أن يتيح هذا المنتدى إطاراً ملائماً لتعميق تفكيرنا في كل القضايا التي تفرِّق أو تفصل بيننا، لكفالة توافر التوجهات الاستراتيجية العامة من أجل إعادة بناء جمهورية جديدة موحدة، ومتضامنة، وقوية، وفخورة بتنوعها في نهاية هذا الاجتماع الحاسم لبلدنا.

ولن يكون هذا المنتدى قاعة محكمة للشعب بغية إصدار الأحكام وتوجيه أصابع الاتهام. كما لن يتم استخدامه لحسابات سياسية، أو لتقويض مؤسسات المرحلة الانتقالية الراهنة التي تخضع أصلاً لنظام الميثاق الدستوري الانتقالي، ولن يتم استخدامه لتوزيع مكافآت عن الإفلات من العقاب بإصدار عفو عام عن جلاّدي شعب جمهورية أفريقيا الوسطى.

بل على المنتدى أن يتيح لنا، خلافاً لذلك، فرصة التخطيط بهدوء لمستقبلنا الجماعي. ولذلك علينا الترفع عن المشاحنات الحزبية وغير المجدية التي تسببت في قدر كبير من المعاناة،

بشتى أشكالها، لدى الأطفال والشباب والنساء الذين يمثلون الأغلبية العظمى من ضحايا هذه الأزمات.

وينبغي لنا أن نفكر جميعاً، بشكل متعمق، في كل هؤلاء الضحايا وتحديد المنافذ الواعدة بالنسبة للشباب والنساء والمقاتلين السابقين والمشردين داخلياً واللاجئين في جمهورية أفريقيا الوسطى الجديدة.

ولحسن الحظ أن الكثيرين من أفراد شعب جمهورية أفريقيا الوسطى، وقد أتعبهم الاقتتال الداخلي والنزاعات التي لا تنتهي والحروب بين الأشقاء، يشاطرون هذا الرأي وهم ملتزمون بالانضمام إلى عملية المصالحة والتعمير في البلد.

المواطنون الأعزاء،

لقد بهَتَتْ صورة بلدنا في جميع أنحاء العالم نتيجةً لويلات الحرب والأعمال الهمجية التي كان علينا ارتكابها. ولا بد لنا من اغتنام فرصة عقد هذا المنتدى لكي نثبت، على العكس من ذلك، أننا شعب له كرامته، وشعب قادر على طيِّ صفحة الماضي القاتم وكتابة الصفحات الجميلة لمستقبل بملامح مختلفة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وعلينا الآن أن نعيد بناء جمهورية أفريقيا الوسطى للغَدِ على أسس جديدة وأكثر صلابة.

أيها الحاضرون، لكم الامتياز بأن تكونوا من مهندسي هذا التعمير. فلا تنسوا أنكم تحملون آمال بلد بأكمله، وآمال شعب بأكمله يُصغي إلى ما سيقال وما سيتقرر هنا.

الضيوف الموقرون،

المواطنون الأعزاء،

إن العملية الانتقالية الحالية هي نتيجة لعملية طويلة شاركنا فيها جميعاً. وهي نتيجة لتسوية وطنية ودون إقليمية ودولية.

وتشير خريطة الطريق للمرحلة الانتقالية بشكل واضح إلى أن تلك المرحلة يجب أن تؤدي إلى تنظيم انتخابات حرة وديمقراطية وشفافة. والقضايا المطروحة على المحك في الانتخابات المقبلة معروفة جيداً. وقد لا يستمر تقديم الدعم المالي إلى جمهورية أفريقيا الوسطى إذا أدَّت نتائج العملية الانتخابية إلى تأخيرات في العودة إلى الشرعية الدستورية.

لذلك علينا أن نبذل كل جهد ممكن لكفالة أن يتم انتخاب حكومة شرعية بحلول آب/أغسطس. وهذا هو تحديداً ما تسعى للقيام به الحكومة الانتقالية والهيئة الوطنية للانتخابات، بدعم من الشركاء الخارجيين.

ومن أجل التعجيل بسير العملية الانتخابية، بدأت لجنةٌ استراتيجية بالعمل على نحو وثيق مع الهيئة الوطنية للانتخابات والشركاء الدوليين لضمان بذل كل الجهود الكفيلة بتنظيم هذه الانتخابات بكفاءة، وهي انتخابات ستعلن انتهاء المرحلة الانتقالية.

ورغم أني لست مرشحة لخوض الانتخابات المذكورة وفقاً لليمين الدستورية التي أدَّيتها، فمن البديهي أن من واجبي كفالة ألا تدفع الانتخابات بالبلد نحو الهاوية مجدداً بسبب سوء التنظيم.

وسيكون لقانون الانتخابات المنقح دور هام في أداء هذه العملية، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الاستفتاء الدستوري. وسيتعين على الهيئة الوطنية للانتخابات أن تتولى مسؤوليات كبيرة في العملية. ونأمل أن تتوافر لديها كل الوسائل المناسبة في الوقت اللازم للشروع في مختلف العمليات المؤدية إلى انتخابات حزيران/يونيه – تموز/يوليه ٢٠١٥.

والعملية الانتخابية هي في الواقع مسؤولية كل شخص، وتستدعي التعبئةَ العامة للمؤسسات وأصحاب المصلحة على الصعيد الوطني. وستكون المقترحات المتعلقة باتخاذ تدابير ملموسة لإعادة إرساء الوئام الاجتماعي وإدارة خلافاتنا عن طريق الحوار الركائز الحقيقية لنجاح الانتخابات.

وينبغي للمرشحين، أياً كانوا، أن يقترحوا على شعب جمهورية أفريقيا الوسطى رؤيةً للبلد ورؤيةً للمجتمع تشملان برامج حكومية حقيقية متمحورة حول مشروع إنعاش وطني حقيقي.

وينبغي لمنتدى بانغي، في حال سير أعماله بسلاسة، أن يهيِّئ الظروف لتنظيم الانتخابات بالشكل السليم من خلال البدء بالعمل اللازم لفتح القلوب والعقول الذي، بدونه، لن يكون ممكناً إجراء انتخابات سلمية.

ولذلك فمن السهل أن يُفهم قيامي شخصياً، على إثر الفكرة التي اقترحها رؤساء دول الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بشأن إقامة حوار بين مختلف الفصائل في جمهورية أفريقيا الوسطى في إنجمينا، بدعم تنظيم هذا المنتدى الذي تقوم عليه آمال شعب بأكمله، والدفاع عنه. وإني على ثقة بأن هذا المنتدى سيكون نقطة الانطلاق لإنعاش حقيقي لجمهورية أفريقيا الوسطى.

الضيوف الموقرون،

المواطنون الأعزاء،

يعتمد مستقبل جمهورية أفريقيا الوسطى، في المقام الأول، على السيطرة على الحالة الأمنية. غير أن إعادة إرساء أسس الأمن والسلام في البلد بشكل تام تتطلب برنامجاً موسعاً للتسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن. وتستدعي هذه العملية الشاقة والحساسة وضع مشروع واضح مهما كلف من ثمن. وهي تتطلب ليس فقط توافر الإرادة السياسية وتوافق الآراء على نطاق واسع، بما في ذلك بين المحاربين، إنما أيضاً تعبئة الموارد الداخلية والخارجية. وينطبق الأمر نفسه على إعادة تنظيم القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى على أساس المبادئ الجمهورية ورؤية جديدة للمؤسسة العسكرية. وينبغي لبرنامج التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن وإصلاح قطاع الأمن، المعَدّ بدقة، أن يأخذ جميع الاحتمالات في الحسبان، بما في ذلك التخطيط لإعادة تنظيم الجيش الوطني الذي سيقوم في المرحلة المقبلة على أسس جمهورية وحديثة.

ويجدر مناقشة هذه المسألة في منتدى بانغي من أجل وضع خطط مستنيرة فيما يتعلق بالجيش الوطني الجمهوري المقبل، القائم على تعدد الإثنيات والمدرَّب تدريباً جيداً.

المواطنون الأعزاء،

يمكن أن يكون أفضل وصف لرؤيتي المتعلقة بجمهورية أفريقيا الوسطى الجديدة التي أتوق إليها توقاً شديداً بأنها دولة تقوم على سيادة القانون لخدمة مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى، كي يتسنى لهم أن يحلموا وأن يضعوا مشاريع حياتهم في بلد حديث، مزدهر، ينعم بسلام مستدام.

وآمل وأودّ أن يشاركني في هذا الحلم جميع الحاضرين في هذا المنتدى دون استثناء.

وبناء عليه، ينبغي لنا أن نحدد، خلال هذا المنتدى، المبادئ التوجيهية الرئيسية لتعزيز نوع جديد من المواطنة القائمة على المسؤوليات الفردية والجماعية المتبادلة. وقبل أن تكون المطالبة بالحقوق متاحة، يتعين أولاً على جميع الناس في هذا البلد أن يضطلعوا بواجباتهم ومسؤولياتهم كمواطنين إزاء الدولة والمجتمع والعالم. ولا بد لنا من أن نكون مدركين تماماً لحالة بلدنا الصعبة وأن نبدأ بعملنا بكل تصميم.

ينبغي لنا أيضاً أن نشترك في صياغة عقد اجتماعي جديد لكفالة تكافؤ الفرص للجميع فيما يتعلق بالحصول على التعليم والرعاية الصحية والتدريب والعمل.

وبذلك نتمكن من إرساء أسس الوئام الاجتماعي وتعزيزه وتنميته داخل الدولة، عن طريق القبول بالاختلافات القائمة بيننا.

وينبغي لنا أيضاً أن نقترح الأسس لإعادة بناء مؤسساتنا وجعلها مؤسسات متينة، وذات كفاءة، وكفيلة بتحديث جمهورية أفريقيا الوسطى وتحويلها إلى دولة تنموية في سياق العولمة في يومنا هذا.

وينبغي لنا أن نقترح أسساً لإدارة الشؤون المجتمعية التي تتطلب من السلطات، إضافةً إلى تطبيق النظام اللامركزي التقليدي، أن تكون أكثر إصغاءً لشواغل الناس بهدف التوصل إلى فهم أفضل لتوقعاتهم المشروعة وتقديم الحلول المناسبة لها.

وينبغي لنا أن نقترح الآليات التي ستتيح لجمهورية أفريقيا الوسطى الحديثة بناء قاعدة اقتصادية متينة والتشجيع على تنمية قطاع خاص محلي حديث وتنافسي. وعلينا أن نتجاوز الصيغة القديمة المتبعة فيما يتعلق بالموارد الطبيعية التي هي وفيرة في بلدنا من أجل بناء نموذج اقتصادي جديد كفيل بإنتاج الثروات وتوفير فرص العمل لشبابنا ونسائنا وجميع مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى في سعيهم المشروع إلى تحسين نوعية حياتهم.

وأخيراً، ينبغي لنا أن نقترح إطاراً وآليات للتشاور والدخول في حوار مستمر، وهو ما سيتيح لأبناء شعب جمهورية أفريقيا الوسطى أن يصبحوا أصحاب مصلحة يشاركون في البناء معاً ويحققون الفوز معاً.

الضيوف الموقرون،

المواطنون الأعزاء،

تشمل المواضيع المختارة لهذا المنتدى ما يلي:

- السلام والأمن؛
- شؤون الحكم؛
- العدالة والمصالحة؛
- التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

كما ترون، ينبغي أن يتيح هذا المنتدى لشعب جمهورية أفريقيا الوسطى ليس التعبير عن شواغله السياسية فحسب، إنما أيضاً صياغة رؤية واضحة فيما يتعلق بآفاق المستقبل من أجل النهوض بجمهورية أفريقيا الوسطى.

ويجب أن نختتم هذا المنتدى برؤية جديدة لدولتنا، وعقدٍ اجتماعي جديد من القيم ومن أسس الوئام الوطني، واتفاقٍ شامل ونهائي للسلام والمصالحة.

وسأسهر شخصياً على كفالة الوفاء بالالتزامات التي سيتم الإعلان عنها خلال هذا المنتدى.

الضيوف الموقرون،

المواطنون الأعزاء،

قبل أن أختم كلمتي، اسمحوا لي بأن أشيد إشادةً مستحَقة باللجنة التحضيرية لمنتدى بانغي التي وضعت الأسس لعملنا.

وأود أيضاً أن أهنِّئ اللجنة التقنية المعنية بتنظيم المنتدى على جودة العمل المنجز في وقت قياسي، وإلى هيئة رئاسة المنتدى على كل العمل الذي اضطلعت به في الإشراف على المنتدى منذ إنشائها قبل انعقاد المنتدى برئاسة الأستاذ عبد الله باتيلي.

وأودّ أيضاً أن أثني على جميع أصحاب المصلحة الوطنيين لما أبدوه من استعداد للمشاركة في عملية المنتدى، من خلال وجودهم الفعلي في جميع هيئاته.

وسأختتم كلامي بالإعراب مرة أخرى عن عميق امتناننا إلى الضيوف الموقرين وإلى جميع شركائنا في المجتمع الدولي على كل الدعم الذي تلقيناه حتى الآن، وبخاصة لوجودهم المميَّز في هذا الحفل.

وأودّ كذلك الإشادة بالدعم المتعدد الأوجه المقدم من البلدان الصديقة والشقيقة والثناء على جهود المجتمع الدولي لتيسير عقد هذا المنتدى. وقد جرت تعبئة جهود الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف على نحو كامل سواء أثناء المشاورات العامة التي جرت على المستوى الشعبي أو في مختلف مراحل الإعداد للمنتدى وتنظيمه.

وأود أيضاً أن أوجه شكري إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وقوة سانغاريس على الدعم اللوجستي المقدم بأنواع شتى، وكذلك إلى مركز الحوار الإنساني لدعمه المقدم منذ بداية عملية الحوار.

وأود أيضاً أن أوجه شكري إلى فخامة السيد خوسيه إدواردو دوس سانتوس، رئيس جمهورية أنغولا، وإلى منظمة التعاون الإسلامي على دعمهما المالي الكبير، وكذلك إلى الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ومصرف التنمية الأفريقي، والاتحاد الأفريقي.

الضيوف الموقرون،

المواطنون الأعزاء،

في الختام، أود أن أعرب عن أمنية أخيرة، وهي أن يُفضي المنتدى إلى ولادة ما يلي:

- جمهورية أفريقيا الوسطى المتحررة من جميع شياطين الانقسام والكراهية ورفض الآخر،
- جمهورية أفريقيا الوسطى المؤلفة من مواطنين يدركون واجباتهم ويلتزمون بالدفاع عن حقوقهم،
- جمهورية أفريقيا الوسطى العلمانية، المتعددة الأديان والإثنيات والثقافات،
- جمهورية أفريقيا الوسطى الواحدة، غير القابلة للتجزئة.

بكلمات الأمل هذه أُعلن افتتاح منتدى بانغي الوطني.

عاش التضامن الدولي. ولتحيا جمهورية أفريقيا الوسطى.

أشكركم على حُسن استماعكم.

المرفق الثالث للرسالة المؤرخة ١٥ أيار/مايو ٢٠١٥ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لجمهورية أفريقيا الوسطى لدى الأمم المتحدة

كلمة رئيسة الدولة للمرحلة الانتقالية لجمهورية أفريقيا الوسطى، السيدة كاترين سامبا - بانزا، بمناسبة حفل اختتام منتدى بانغي الوطني في قاعة اجتماع المجلس الانتقالي الوطني، في أيار/مايو ٢٠١٥

وزير الدولة، مدير مكتب رئيس جمهورية الكونغو، ممثلاً لصاحب الفخامة السيد دنيس ساسو إنغيسو، رئيس جمهورية الكونغو، الوسيط الدولي في الأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى،

نائب رئيس الجمعية الوطنية لغينيا الاستوائية، الممثل الشخصي لصاحب الفخامة السيد تيودورو أوبيانغ إنغيما إمباسوغو، رئيس غينيا الاستوائية، الرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا،

وزير الدولة للشؤون الخارجية لجمهورية أنغولا، ممثل صاحب الفخامة السيد خوسيه إدواردو دوس سانتوس، الرئيس الحالي للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى،

السيدات والسادة الممثلون لرؤساء الدول والحكومات،

الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة،

ممثل الأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا،

ممثلة رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي،

ممثلة الأمين التنفيذي للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى،

ممثل مجموعة الدول الهشة السبع من جمهورية تيمور - ليشتي الديمقراطية،

ممثل مركز الحوار الإنساني،

رئيس لجنة الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا،

ممثل المنظمة الدولية للفرنكوفونية؛ الممثل الخاص لمنظمة التعاون الإسلامي،

رئيس الوفد المصري،

رئيس المجلس الانتقالي الوطني،

رئيس مجلس الوزراء،

رئيس الحكومة الانتقالية،

رئيس المحكمة الدستورية الانتقالية،

رؤساء مؤسسات الجمهورية،

أعضاء الحكومة الانتقالية،

رؤساء الوفود وممثلو المؤسسات الدولية،

السفراء ورؤساء البعثات الدبلوماسية والمراكز القنصلية،

الضيوف الموقرون،

السيدات والسادة،

باسم أعضاء الوفود المشاركة في منتدى بانغي الوطني وجميع أبناء شعب جمهورية أفريقيا الوسطى، وباسمي الشخصي، أود أن أرحب بحرارة بجميع الشخصيات الموقرة المجتمعة هنا، وعلى وجه الخصوص بالشخصيات التي انضمت إلينا في أعقاب حفل افتتاح هذا المنتدى حتى الحفل الختامي لهذا الاجتماع الذي يُعَدُّ اجتماعاً تاريخياً بالنسبة لبلدي.

الضيوف الموقرون،

أصحاب الجلالة السلاطين، زعماء القبائل والشيوخ العُرفيون لجمهورية أفريقيا الوسطى،

ممثلو الأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات، رئيس هيئة رئاسة منتدى بانغي الوطني،

أعضاء هيئة رئاسة منتدى بانغي الوطني،

أعضاء الوفود المشاركة في منتدى بانغي الوطني،

أبناء شعب جمهورية أفريقيا الوسطى، المواطنون الأعزاء،

لقد أشار الجميع إلى منتدى بانغي الوطني باعتباره لقاء الفرصة الأخيرة بالنسبة لأبناء شعب جمهورية أفريقيا الوسطى. وقد اغتنمنا هذه الفرصة للتكلم إلى بعضنا البعض كلاماً صريحاً وأخوياً، ولإطلاق نداء من القلب إلى جميع أبناء البلد، في الداخل وفي الخارج من أجل الانضمام إلينا، بحيث نتمكن من كسر دوامة النزاعات المتكررة التي نتخبط فيها منذ أكثر من عشرين عاماً.

وعلى غرار كل أبناء شعب جمهورية أفريقيا الوسطى، لقد تابعتُ مداولات المنتدى من البداية الى النهاية. وكانت نبرة المناقشات في بعض الأحيان مؤثرة، بل وانفعالية أيضاً، وتعكس معاناة عميقة طال أمدها. ومع ذلك، فقد تمكن أعضاء الوفود من التحرر من الضغوط الشخصية وإجراء تحليل واضح لأسباب معاناتنا واقتراح الحلول المناسبة.

ويشهد هذا اليوم حفل الختام لِما شكّل بالفعل منتدى وطنياً جامعاً تم عقده في جمهورية أفريقيا الوسطى، على نحو ما كان يرغب فيه أبناء وبنات هذا البلد.

ولم يكتفِ منتدى بانغي الوطني بأن يضم معاً نحو ٨٠٠ مندوب في قاعة قصر المجلس الانتقالي الوطني، إنما شمل أيضاً شعب جمهورية أفريقيا الوسطى بأسره. فلقد تابع أبناء الشعب البث الإذاعي للمناقشات في جميع أنحاء البلد تقريباً. وشارك الكثيرون من المستمعين بشكل غير مباشر في المناقشات، ليس فقط من خلال الخوض في القضايا داخل مجتمعاتهم المحلية، إنما أيضاً بالإعراب عن أفكارهم إلى المندوبين لكي تجري مناقشتها في اللجان وفي الجلسات العامة.

كنا قد أعلنَّا، لدى افتتاح هذا الاجتماع الوطني، أن باب الحوار لن يكون مغلقاً في وجه أحد. ومما لا شك فيه أنه جرى الوفاء بوعد عدم استبعاد أيّ شخص عن هذا الحوار. غير أن بعض المواطنين كانوا، لأسباب جلية، غير قادرين على تحقيق رغبتهم في المشاركة في هذه العملية.

ونأسف لحالات المقاطعة الهامشية لهذا اللقاء الوطني، وهي لا تقلل بأي حال من الأحوال من طابعه الشمولي على نحو ما يشهد عليه الحضور الفعلي للكيانات التي تمثل جميع شرائح مجتمعنا.

فعلى مدى أسبوع، عاش البلد على وقع منتدى بانغي الوطني، وهو أسبوع بدأت فيه الحواجز بين مواطني الشمال والجنوب والشرق والغرب والوسط تنهار. هو أسبوع الصفح الصادر عن جميع الأطراف. وفي هذا السياق، يجب أن يُفهم الصفح على أنه تفتُّح حقيقي للقلوب والعقول.

لكن الصفح يعني، في المقام الأول، القطيعة مع ماضٍ مذل، لأن النظرة إلى تاريخنا تكشف صورة مخزية لنا، وتبيِّن العنف العشوائي وأعمال النهب والتدمير والقتل.

ولذلك فإن التوقيع يوم أمس على الاتفاق التاريخي بين الحكومة والجماعات المسلحة هو بمثابة إشارة قوية وواضحة عن رغبة مجتمع جمهورية أفريقيا الوسطى بأسره في طي صفحة ذلك الفصل القاتم من تاريخنا.

وأرحب ترحيباً حاراً بالاستعداد الذي أبدته الجماعات المسلحة للعمل بشكل جدي في سبيل إحلال السلام، وبالتالي لوضع حد لمعاناة الناس في هذا البلد. وأشجع هذه الجماعات على تجاوز الإجراء الشكلي المتمثل في التوقيع المحض على الاتفاق، والوفاء بالتزامها بالعمل من أجل العودة النهائية للأمن والسلام في جميع أنحاء البلد. خلال مناقشاتنا، ورغم قيامنا في بعض الأحيان باتهام العالم الخارجي بأداء دور في محنتنا، فإننا نظرنا أيضاً بعين مسؤولة ونقدية ونزيهة إلى أنفسنا، مع الاعتراف بأننا قد حفرنا حقاً قبورنا بأيدينا.

ولذا ثمة ما يدعو إلى الاعتقاد بأن منتدى بانغي الوطني يسجل بداية تحول عميق في مجتمع جمهورية أفريقيا الوسطى. وقد أظهر شعب جمهورية أفريقيا الوسطى أنه يودُّ، من الآن فصاعداً، أن يكتب تاريخه بنفسه. إنها ولادة الأمل من جديد. وقد تجسد هذا الأمر في المنتدى من خلال التطلعات المشروعة التي أعرب عنها شعب جمهورية أفريقيا الوسطى بشأن تحقيق السلام والأمن والعدالة والحرية والتنمية البشرية المستدامة.

بيد أن روح منتدى بانغي الوطني يجب أن تحيا إلى ما بعد هذه المناسبة وأن تستمر في توحيد أبناء شعب جمهورية أفريقيا الوسطى المتمسكين ببلدهم.

وفي خطابي الافتتاحي، وعدتُ بكفالة أن يتم احترام جميع النتائج التي يخلص إليها هذا المنتدى. وأنا الآن أعيد تأكيد ذلك الوعد الذي سأُضفي عليه طابعاً رسمياً من خلال آلية لمتابعة توصيات منتدى بانغي الوطني. وبذلك يتم ضمان فوز الأمل الناشئ عن المنتدى بجميع القلوب تدريجياً، وتوفير ما يدعو إلى التطلع إلى غدٍ أفضل بالنسبة إلى شعب جمهورية أفريقيا الوسطى.

غير أن القوى المحركة الحقيقية وراء التغيير المستوحى من هذا المنتدى هي المؤسسات الانتقالية والمؤسسات التي سيجري إنشاؤها بعد الانتخابات. وتلك المؤسسات ستكون مسؤولة، في المقام الأول، عن قيادة التغيير الذي طال انتظاره والذي ستتولى آلية المتابعة تقييمه فحسب.

ولذا لا بد لنا جميعاً من البدء بالعمل فوراً، لأن توافق الآراء الذي توصلنا إليه يجب أن يُترجم إلى أفعال ملموسة. وما من خيار أمامنا سوى تحقيق النجاح. ولهذه الغاية، علينا أن نتسلح بالشجاعة والعزم لنستطيع أخيراً بناء جمهورية أفريقيا الوسطى الجديدة والديمقراطية والمزدهرة.

في كل تحليلاتكم لمشاكل بلدنا، كثيراً ما جرت الإشارة إلى أننا نعاني من التلكؤ بسبب ”انعدام الإرادة السياسية“. ومن وجهة نظري، لربما يكمن العلاج إزاء انعدام الإرادة

السياسية في ”الشجاعة السياسية“. ولا شك أن تنفيذ توصيات منتدى بانغي الوطني سيتطلب توافر الشجاعة السياسية لأن المشاكل لن تسوَّى بعصا سحرية. لكن يجب علينا الاستمرار في دفع هذه العملية قدماً.

ويتعين ألا تؤدي بنا الانتخابات المقبلة إلى نسيان جوهر منتدى بانغي الوطني. غير أن كفالة نشوء جمهورية أفريقيا الوسطى الجديدة أمر يتطلب منا الاستمرار في تعزيز القيم التي يوصينا بها اليوم منتدى بانغي الوطني. والعالم بأسره يراقبنا على إثر الخطوة التي اجتزناها نحو السلام.

أصحاب المعالي والسعادة، ممثلو رؤساء الدول، الضيوف الموقرون،

تشهدون اليوم الالتزام الرسمي لشعب جمهورية أفريقيا الوسطى بعقد الصلح نهائياً، وتعزيز أسس المصالحة الوطنية، والسير بإقدام نحو الديمقراطية القائمة على أسس مستقرة والانتعاش الاقتصادي.

ولا بد من أن أشكر جميع زوارنا وجميع الذين بعثوا برسائل التشجيع إلى شعب جمهورية أفريقيا الوسطى لحثّه على عدم إيقاظ الشياطين القديمة مجدداً. وهذه المرة، سيترك هذا الاحتفال الكبير بالصفح والمصالحة الوطنية في جمهورية أفريقيا الوسطى أثراً لا يُمحى في الوعي الجماعي والفردي لشعب جمهورية أفريقيا الوسطى، كما كانت الحال في زمن المصالحة بين الرفيقين القديمين للرئيس المؤسِّس بارتيليمي بوغندا، أي الرئيس الراحل دافيد داكو والأستاذ الراحل أبيل غومبا خلال الحوار الوطني في عام ٢٠٠٣، بعد أكثر من ٤٠ عاماً من الخلاف. ومن باب الصدفة المحضة أن يتزامن تاريخ اختتام هذا المنتدى، في ١١ أيار/مايو ٢٠١٥، مع الذكرى السنوية السادسة لوفاة الأستاذ أبيل غومبا التي حدثت في ١١ أيار/مايو ٢٠٠٩. فلترقد روحه في سلام!

الضيوف الموقرون، المواطنون الأعزاء،

في الواقع، يدلّ انعقاد منتدى بانغي الوطني على التزام الحكومة والتزامي شخصياً بالوفاء بالوعود التي قطعناها على أنفسنا للأمة، ولشركائنا الدوليين والتاريخ، بإتاحة المجال أمام الرجال والنساء في جمهورية أفريقيا الوسطى للاجتماع والتكلم معاً وإعادة إرساء أسس الأمن والسلام الحقيقي في قلوبهم وعقولهم.

السيد رئيس منتدى بانغي الوطني،

أعضاء هيئة رئاسة منتدى بانغي الوطني،

أعضاء الوفود المشاركة في منتدى بانغي الوطني،

لقد تسنَّى لنا جميعا الاطِّلاع باستمرار، عن طريق الإذاعة والتلفزيون، على الجهود الجبارة التي بذلتموها والتقييمات التي أجريتموها والحلول التي اقترحتموها. وأهنئكم على ذلك بكل صدق وحرارة.

وقد استمعتم في إطار مناقشات مختلف اللجان إلى تعابير الصفح الصادرة عن الشخصيات السياسية في بلدنا، وكذلك إلى الشهادات المؤثرة للضحايا أو ذويهم.

وأشرتم، بنفاذ بصيرة، إلى أن الأزمات المتعددة الأوجه التي تعاني منها جمهورية أفريقيا الوسطى منذ أكثر من عقد من الزمن قد أضعفت بقوة رأسمالها الاجتماعي. ونتيجةً لذلك، تأثرت أحوال المعيشة بشكل عميق، وتآكلت القوة الشرائية إلى حد كبير. ومما يدعو للأسف أن قدرة مَنْ هم في السلطة على الاستجابة لهذه الحالة كانت محدودة للغاية.

وقمتم بتحديد السياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية العامة التي ينبغي الاسترشاد بها من الآن فصاعداً لتوجيه شؤون الدولة. ونظرتم أيضاً في مشاكل الحكم والتنمية، مع التركيز بوجه خاص على المسائل السياسية والمؤسسية، بما في ذلك إعادة إرساء النظام الدستوري.

وأدنتم جميعاً الإفلات من العقاب ودافعتم عن أشكال العدالة النزيهة، الخالية من الكراهية، القادرة على شفاء جراح الضحايا.

اقترحتم توصيات كثيرة انطلاقاً من شعوركم بأنها يمكن أن توفر حلولاً دائمة للآلام التي أصابت بلدنا العزيز.

وأودُّ هنا أن أوجه خالص التهنئة إلى جميع المشاركين في المنتدى الذين أبدوا روح المسؤولية وحب الوطن، وكفلوا بذلك النتيجة الواعدة التي كان شعب جمهورية أفريقيا الوسطى يطالب بها.

ويمثل منتدى بانغي الوطني دون شك مرحلة أساسية في نجاح العملية الانتقالية.

وإننا نتوق جميعاً إلى هذا التحول المتناسق والسلمي من أجل تيسير عودة بلدنا إلى الديمقراطية وإلى اختيار قادته عن طريق إجراء انتخابات حرة وشفافة.

ويُذكر من بين أبرز التوصيات التي صدرت عن منتدى بانغي الوطني العودة إلى الحريات الدستورية الحقيقية عن طريق إجراء انتخابات ذات مصداقية في أطر زمنية مناسبة.

وأشاطر شعب جمهورية أفريقيا الوسطى الرغبة الصادقة في أن تجري هذه الانتخابات قبل نهاية عام ٢٠١٥، على النحو الموصى به في المنتدى. ويجب أن تكون لدينا جميعاً الإرادة الحقيقية لتحقيق ذلك. وعلينا جميعاً، بدءاً بالمؤسسات الانتقالية، والهيئة الوطنية للانتخابات، وصولاً إلى المجتمع الدولي، أن نظهر تصميمنا على الوفاء بهذا الموعد من خلال البدء بالعمل ما أن يُختتم هذا المنتدى. ومن شأن العودة إلى الديمقراطية التي ننادي بها أن تعزِّز أسس السلام في بلدنا.

أعضاء الوفود المشاركة في منتدى بانغي الوطني،

اسمحوا لي بالعودة مجدداً إلى التوصية المتعلقة بإنشاء آلية لمتابعة توصيات منتدى بانغي الوطني. على نحو ما أشرتم إليه عن حق في الكثير من خطاباتكم، لم تنفِّذ السلطات السياسية التوصيات والقرارات المعتمدة في الاجتماعات العديدة التي عقدناها في الماضي إلا تنفيذاً جزئياً، للأسف، على الرغم من إنشاء هيئات متابعة لهذا الغرض.

وهذا يعني أن القرارات والتوصيات الجيدة المعتمدة والوكالات المكلفة بمتابعة تنفيذها لا تكفي وحدها لتسوية المشاكل الخطيرة التي يواجهها بلدنا، كما لو أنها عصا سحرية.

وعلينا أيضاً أن نعمل بكل صدق وعزم. وإن لم نفعل ذلك، فقد يسأم منا في النهاية إخواننا الذين عملوا بجدٍّ على مدى سنوات عديدة لمساعدتنا، وقد يصابون بالتعب من الأفعال الصادرة عنا، إن لم يكن التعب قد أصابهم بعد. وأود من ناحيتي أن أطمئنكم مجدداً. لقد كنتُ مصممة على تنظيم حوار بين أبناء شعب جمهورية أفريقيا الوسطى لشعوري بضرورة هذا الأمر.

وسأبذل قصارى جهدي لكفالة أن تؤدي التوصيات الصادرة عن منتدى بانغي الوطني إلى إحداث تغيير حقيقي. وبعد أن شغلتُ منصب الرئاسة في وكالة وطنية للمتابعة، سأبذل قصارى جهدي لمنع وقوع آلية متابعة منتدانا في نفس الفخاخ التي صادفتْها لجانُ المتابعة السابقة.

وبطبيعة الحال، سيتم تنفيذ التوصيات المشار إليها وفقاً للأساليب المناسبة المنصوص عليها في قوانين الجمهورية. وثمة توصيات عديدة لا تتطلب أي موارد مالية أو لا تترتب

عليها آثار مالية هامة. وهي ستنفَّذ على سبيل الأولوية. وسيعتمد تنفيذ التوصيات التي تتطلب موارد مالية، في المقام الأول، على الوسائل المتاحة لنا.

وستتولى لجنة متابعة منتدى بانغي الوطني، التي سيجري إنشاؤها، الإشراف على تنفيذ التوصيات وستقدم تقاريرها في هذا الصدد إليّ بشكل منتظم.

وبطبيعة الحال، سيتعين توسيع هذه اللجنة لتشمل أصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك شركاؤنا الأفارقة والشركاء الدوليون، والمؤسسات الاقتصادية التي لا يسع لاقتصادنا أن ينهض من دونها.

الأعضاء الأعزاء في الوفود المشاركة في منتدى بانغي الوطني،

من الآن فصاعداً، لا بد لكم من تولي مهمة الشرح والتوعية لدى مواطنينا أينما كانوا. فإذا أقمنا لأنفسنا ديمقراطية على أسس مستقرة وفعالة، وعملنا بكل عزم، سيقف المجتمع الدولي إلى جانبنا وسيسارع إلى تقديم المساعدة والدعم لنا في الجهود التي نبذلها.

ولذا لا بد للحكومة وللمجلس الانتقالي الوطني والمجتمع المدني، وقوات الدفاع والأمن والأحزاب السياسية، والنقابات والشباب والنساء والرجال، ولي شخصياً، لا بد لنا جميعاً من الاضطلاع يداً بيد وكلٌّ حسب قدراته بقسط من المسؤولية لتحقيق النجاح في المرحلة الانتقالية، وبوجه خاص إرساء أسس متينة لنشوء الجمهورية الجديدة.

وأنا على ثقة تماماً بأن التغيير هذه المرة هو في متناولنا وأنَّ لنا أخيراً أن نبدأ بداية جيدة. وإني واثقة، بكل تواضع، من قدرتنا على قيادة جمهورية أفريقيا الوسطى بأمان باتجاه العملية الانتقالية.

الضيوف الموقرون، السيدات والسادة،

اسمحوا لي مرة أخرى بأن أعرب عن امتناني العميق للرئيس دنيس ساسو إنغيسو بصفته، في آن معاً، رئيساً لجمهورية الكونغو الشقيقة ووسيطاً دولياً في الأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى على الاهتمام الخاص الذي أولاه لتسوية الأزمة في بلدنا.

وآمل أن ينقل ممثلو رؤساء الدول المشاركون في هذا الحفل الختامي تعبيري الصادق عن الامتنان لنظرائي في المنطقة دون الإقليمية. وأشعر بالامتنان على وجه الخصوص تجاه صاحب الفخامة أوبيانغ إنغيما إمباسوغو، الرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، وتجاه صاحب الفخامة إدواردو دوس سانتوس، رئيس أنغولا والرئيس الحالي للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى.

وبطبيعة الحال، أود أيضاً أن أوجه شكري إلى المجتمع الدولي وأن أطلب إليه مواصلة دعم السلطات الانتقالية وأبناء شعب جمهورية أفريقيا الوسطى في الجهود المبذولة من أجل المصالحة، وتحقيق ولادة جديدة لدولتهم وتعمير بلدهم. وفي هذا الصدد، أود مرة أخرى أن أعرب عن امتناني العميق وامتنان شعب جمهورية أفريقيا الوسطى بأسره إزاء الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وجميع المؤسسات والبلدان الصديقة والشقيقة التي ستواصل تقديم مساعدتها للعملية الانتقالية من خلال عملها الفعال ضمن فريق الاتصال الدولي المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى.

ولن يسعني اختتام كلمتي دون أن أشكر من أعماق قلبي أعضاء هيئة رئاسة منتدى بانغي على تفانيهم الدائم. وأود أن أوجه شكري على وجه الخصوص إلى نائب الوسيط في الأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى ورئيس هيئة رئاسة المنتدى، الأستاذ عبد الله باتيلي.

السيد الرئيس، لقد استطعتم، بفضل ثقافة التسامح والدقة التي تقوم عليها حياتكم الفكرية، وسنوات الخبرة التي أمضيتموها في النضال السياسي، وقبل كل شيء، بفضل ما تتحلّون به من تواضع وحكمة، استطعتم استغلال براعتكم القيادية ومؤهلاتكم كمحاور لا يعرف الكلل ومفاوضٍ يثابر على البحث عن التسويات الفعالة لتجنيب هذا المنتدى الوقوع في أي مأزق.

كما أن قدراتكم اللامعة في مجال الوساطة، التي تنبع من استعدادكم للإصغاء ومعرفتكم بالجهات الفاعلة وبالقضايا المطروحة في الأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى، إضافةً إلى ما أبديتموه من طول أناة ومن إرادة لا تتزعزع لحث مواطنيكم، مهما كان الثمن، على وضع حد للأزمة، كلها عوامل حازت إعجابنا واحترامنا. لقد كنتم المهندس الحقيقي وراء نجاح هذا المنتدى ولذا سيشعر شعب جمهورية أفريقيا الوسطى بالامتنان لكم دوماً.

أود شخصياً وببساطة أن أقول لكم شكراً. أشكركم من أعماق قلبي.

الضيوف الموقرون،

المواطنون الأعزاء،

أتمنى العودة الآمنة للضيوف الموقرين والمواطنين الذين جاءوا من المقاطعات والبلدان المجاورة والشقيقة، ولأبناء الشتات من البلدان الأفريقية الأخرى وأوروبا والولايات المتحدة. وفيما يتعلق بأبناء بلدي، أطلب إليهم ألا ينسوا أن يبثوا روح المنتدى لعلها تترسخ حيثما كان هناك مواطنون من جمهورية أفريقيا الوسطى. كما أطلب المعذرة منهم عن أي أوجه

قصور مادية لوحظت في ظروف إقامتهم بيننا. وأنا أعلم أنهم يدركون الصعوبات الحالية التي تواجهنا وأنهم لن يأخذوا علينا مأخذاً.

ولا يسعني اختتام هذا الاجتماع دون أن أطلب منكم تصفيقاً حاراً. دعونا نصفِّق تكريماً للجهات التالية:

اللجنة التحضيرية لمنتدى بانغي الوطني،

اللجنة التقنية المعنية بتنظيم المنتدى واللجان التقنية للمنتدى،

رئيس المجلس الانتقالي الوطني الذي وضع قاعة المجلس تحت تصرفنا،

رئيس الوزراء والحكومة لقيادتهما عملية الحوار هذه من برازافيل،

أعضاء الوفود للعمل الذي اضطلعوا به خلال الاجتماعات،

الجماعات المسلحة التي وافقت على التخلي عن سلاحها،

قواتنا للدفاع والأمن الداخلي للعمل الذي تقوم به من أجل إرساء الأمن في بلدنا،

القوات الدولية على الدعم المقدم للجهود المبذولة من أجل إرساء الأمن في البلد،

الأحزاب السياسية لإسهامها في تحقيق العملية الانتقالية بطريقة سلمية،

المجتمع المدني والأطفال والشباب والنساء في جمهورية أفريقيا الوسطى لقدرتهم على التعافي في أعقاب الأزمات المتعددة،

السلاطين وزعماء القبائل والقادة الذين اضطلعوا بدور رئيسي في إحلال السلام في البلد،

مختلف التجمعات للعمل المضطلع به من أجل كفالة فتح القلوب والعقول،

شعب جمهورية أفريقيا الوسطى على كل التضحيات التي قدَّمها.

المواطنون الأعزاء،

وفقنا الله من الآن فصاعداً!

ولتنمو في قلوبنا بذور المصالحة الحقيقية التي زرعها المنتدى للتو حتى تحيا جمهورية أفريقيا الوسطى!

عاش التضامن الدولي في خدمة السلام في العالم.

بذلك، أُعلن اختتام أعمال منتدى بانغي الوطني. أشكركم على حُسن استماعكم.